

# القضية الفلسطينية مصيرية للأردن ونشاط دبلوماسي لتركيا



عموما التي تصوره زعيما للعالم الإسلامي وسلطانا للعثمانيين الجدد وتتغافل عن حقيقة التدخل العسكري التركي المباشر في ثلاث دول عربية ومسلمة. لكن هذا التغافل وشحن الشعور الديني لدى الأردنيين وتسويق الحنين إلى الخلافة العثمانية عبر تركيا العلمانية، تنسحب أيضا على نظرة الإسلاميين إلى النظام السياسي الذي يمجّد "الثورة العربية الكبرى" على الدولة العثمانية في 1916 ويعتبرها أولى مقدمات تأسيس المملكة وواحدة من مقوماتها الرئيسية.

أكثر ما يثير قلق الأردن من السياسات التركية هو الدعم الذي يقدمه أردوغان لجماعات الإسلام السياسي في المنطقة العربية ومنها المجموعات المسلحة في سوريا، جارة البلدين، وليبيا وأيضا الإخوان المسلمون الذين لا تزال الحكومة الأردنية تسمح لهم بالعمل السياسي في المملكة. على أنها تمكنت في السنوات الأخيرة من إضعاف شعبيتهم وإحداث انشقاقات داخل تنظيم الجماعة. حالة الإعجاب بأردوغان في المجتمع الأردني المحافظ المتدين بطبعه، جاءت بتأثير من دعاية الإخوان والإسلاميين

الفلسطينية سيكون على تماس مباشر مع السعودية التي تدعم حل الدولتين وكانت وراء إعلان المبادرة العربية للسلام في 2002، لكنها لم تعارض اتفاقيات التطبيع الأخيرة التي عقدها الإمارات والبحرين والمغرب والسودان مع إسرائيل. أنقرة ستقرب أيضا من مصر التي ظلت على مدى سنوات طويلة تنهض بدور الوساطة في المفاوضات بين الفلسطينيين وإسرائيل وأيضا في ما بين الفلسطينيين أنفسهم، المنقسمين على حركة فتح وحماس، حليفة أردوغان.

من جوانب "الشريعة الدينية" للنظام الملكي، وقد اعترفت بها معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل في 1994. تدعم أنقرة الدور الأردني في الإشراف على المقدسات، الذي تمارسه عمّان منذ العشرات من السنين لكنها الآن تخشى من تهديد هذا الدور ضمن صفقات سياسية مع إسرائيل أو تسويات قد تشمل الإقليم بأكمله. العلاقات التركية مع كبرى الدول العربية ليست بخير منذ أحكم حزب العدالة والتنمية بقيادة الرئيس رجب طيب أردوغان قبضته على السلطة في تركيا وباتت العلاقات تتراوح من الفتور والتوتر إلى العداء. تركيا في حالة عداء مع نظام الرئيس بشار الأسد وتحل جزءا من الأراضي السورية. وهي في حالة شبيهة مع مصر منذ سقوط حكم الإخوان قبل ثمانية سنوات. كما يسود التوتر عموما علاقات تركيا مع العراق والسعودية والإمارات. إذا كانت تركيا، التي تقيم علاقات طبيعية مع إسرائيل منذ 1949، تريد النفاذ أكثر إلى صلب قضايا الشرق الأوسط وتشكيل تحالفات ومحاولة تقليص عدد الأعداء في المنطقة، فالقضية الفلسطينية ربما تبقى بالعرض. القضية الفلسطينية ومحورها المفاوضات المتوقفة بين الفلسطينيين وإسرائيل، أصبحت مفتوحة الآن على كل الاحتمالات والتدخلات الدولية والإقليمية، وذلك في أعقاب توقيع "اتفاقيات أبراهام" بين إسرائيل وأربع دول عربية العام الماضي وتولي جو بايدن رئاسة الولايات المتحدة. الحضور التركي في القضية

الوجود التركي على أراضي جارتها الشمالية بالاحتلال. قبل حوالي سنة، انتقد العالم الأردني الملك عبدالله الثاني أنشطة تركيا في ليبيا واعتبرها عاملا مزعما لاستقرار في هذا البلد الذي تدفقت عليه الأسلحة التركية والمرتزة لدعم حلفاء أنقرة من الإخوان والجماعات المسلحة المتحالفة معهم. لكن ليبيا اليوم تشهد هدوءا وعملية سياسية بضغط دولي وبرعاية الأمم المتحدة مع توقعات بتشكيل حكومة ليبية موحدة خلال الأيام القليلة القادمة. ومن جهة ثانية، يسير الخليج نحو المصالحة أو التفاهم التدريجي وتجاوز أسباب الخلاف. تركيا والأردن يحاولان الآن الاستفادة سويا من المعطيات الإقليمية الجديدة والتحويلات المرجح أن تطرا على العلاقات الدولية وتشابكاتها بقضايا الشرق الأوسط مع إدارة جو بايدن التي تنادي بعودة عملية السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل لكن من غير المتوقع أن تبدأ بعلاقات جيدة مع أنقرة. الأردن يحتاج بشدة إلى كل من يسانده في مسألة قيام دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية وتجنب سيناريو "الوطن البديل" أو "الترانسفير" بمختلف أشكاله وتلوثاته ومخاطره على النسيج الاجتماعي في المملكة التي يتحدر حوالي نصف سكانها من أصول فلسطينية. كما تمثل "الوصاية الهاشمية" على الأماكن المقدسة في القدس أحد أركان الخطاب السياسي الأردني منذ تأسيس المملكة قبل مئة عام. وهي تشكل وحدا



شاكور رفايعه  
كاتب أردني

مع ظهور بوارد تسوية للازميتين الخليجية والليبية وأمال إحياء عملية السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل واستقرار الأمر الواقع في سوريا، تبدو العلاقات الأردنية التركية مرشحة نظريا لفترة من الهدوء والتحسن في غمرة سنوات المد والجزر خلال العقدين الأخيرين. تتلاقى مواقف أنقرة وعمّان بوضوح حين يتعلق الأمر بالقضية الفلسطينية. كلا البلدين يطالبان بإقامة دولة فلسطينية ويرفضان ما تسمّى "صفقة القرن" وخطة إسرائيل لضم الأراضي في الضفة الغربية، وكذلك الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل. وفي حين قد يكسب الأردن داعما جديدا لمسألة يعتبرها مصيرية وذات تأثير مباشر على استقراره السياسي والاجتماعي، سيكون بوسع أنقرة تعزيز اتصالاتها السياسية وحضورها الدبلوماسي في المنطقة. على مدار الأزمة الخليجية التي نشبت في 2017 وانفجرت في اتفاق السبت في السعودية أوائل العام الحالي، استطاع الأردن الحفاظ على علاقاته ولو بالحد الأدنى أحيانا مع دول الخليج، بما فيها قطر حليفة تركيا. لا يخفي الأردن معارضته للتدخلات العسكرية التركية في سوريا بسبب تأثيراتها الأمنية والاقتصادية المباشرة على المملكة. وسبق للاردن أن وصف

## الثورة الإيرانية وضياح البوصلة

إيران. وهذه النقطة مهمة على نظام المالني أن ينتبه لها، فهي كانت السبب في ثورة الإيرانيين ونجاحها قبل أربعة عقود.

الإيراني البسيط الذي كان وقودا للثورة ضد نظام الشاه من أجل تحسين مستوى معيشته والاستفادة من ثروة بلاده الضخمة اكتشف أن ثورته تم اختطافها من قبل المالني الذين يحكمون البلاد ويقودونها من حرب إلى أخرى مبدئين ثروته. فعلى سبيل المثال لا الحصر، أشارت دراسة إيرانية نشرتها وكالة أنباء الطلابية "إيسنا" إلى أن حوالي 33 في المئة من سكان إيران في حالة الفقر المطلق وأن 6 في المئة أي ما يعادل 5 مليون إيراني لا يجدون ما يأكلونه وأن هناك توقعات لأن يرتفع هذا العدد إلى 16 أو 20 مليون إيراني إذا ما جرى توخي الدقة في نشر الإحصائيات. الواضح من سياسات قادة إيران الحاليين أنهم لا يعبان كثيرا بالظروف المعيشية للشعب الإيراني. وكان الأصول أن يتمتعوا هم "كنخبة" على رأس السلطة بالثروة الكبيرة للدولة الإيرانية فقط. بل الواضح أيضا أن أولوياتهم هي إنفاق أموال إيصالي المالني إلى السلطة، ويدفعهم للاحتجاج إلى درجة يكاد يتعذر معها إغلاق هذا الباب بسهولة، لأنه ينتقل كل يوم من شريحة اجتماعية إلى أخرى؛ مرة تجدها عند المتقاعدين، ومرة عند العاطلين عن العمل والفقراء. وبسبب الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتدهور، يصل الأمر بهم إلى درجة يمتنعون معها أنهم لم يقوموا بالثورة، لأن ما فعله نظام المالني أسوأ بكثير مما فعله الشاه، فهو على الأقل حفظ لهم هيبته أمام العالم.



محمد خلفان الصوافي  
كاتب إماراتي

مرت الأسبوع الماضي الذكرى 42 على نجاح الثورة الإسلامية في إيران. إثر ثورة شعبية قادها آية الله الخميني من منفاه في فرنسا ضد نظام محمد شاه بهلوي بهدف تحسين المستوى المعيشي للشعب وإصلاح أوضاعه الاجتماعية التي كانت سيئة رغم ثراء دولته. ولكن اليوم وبعد مرور أكثر من أربعة عقود هل حقق الشعب الإيراني هدفه من مثل هذا التساؤل يتردد كثيرا على لسان المراقبين للشأن الإيراني، وفي الوقت نفسه يخبر فضول الناقلين على النظام الإيراني ويدفعهم إلى المقارنة مع أيام الشاه. أما بالنسبة إلى الشعب الإيراني البسيط، فإن التساؤل يفتح بابا للشكوى المرة، فهم من ساهموا في إيصالي المالني إلى السلطة، ويدفعهم للاحتجاج إلى درجة يكاد يتعذر معها إغلاق هذا الباب بسهولة، لأنه ينتقل كل يوم من شريحة اجتماعية إلى أخرى؛ مرة تجدها عند المتقاعدين، ومرة عند العاطلين عن العمل والفقراء. وبسبب الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتدهور، يصل الأمر بهم إلى درجة يمتنعون معها أنهم لم يقوموا بالثورة، لأن ما فعله نظام المالني أسوأ بكثير مما فعله الشاه، فهو على الأقل حفظ لهم هيبته أمام العالم. لماذا كل هذا الغضب؟ في الواقع لو أراد أي مراقب للشأن الإيراني أن يقيم تجربة الحكم في إيران خلال هذه الفترة لن يخرج إلا بسنتين أساسيتين هما الآن قريبتا النظام الإيراني. السمة الأولى، أن إيران الدولة التي كانت يوما تتغنى بانها نموذج للاستقرار والتنمية أصبحت بعد الثورة مباشرة قائمة لكل ما يتسبب في الفوضى والدمار في المنطقة وتهديد استقرار العالم من خلال دعم الميليشيات والمخاطرين المنتشرين في منطقة الشرق الأوسط، والقيام بعملية اغتيال المعارضين للنظام الإيراني في الدول الأوروبية وحتى الجوار، كما حدث مؤخرا في تركيا التي اعتقلت دبلوماسيا إيرانيا بتهمة المشاركة في اغتيال معارض وغيرها من القصاص وصناعة الأسلحة والصواريخ الباليستية. السمة الثانية تخص الداخل الإيراني، وهي أن حالة الإنسان

## بريطانيا تبحث عن دور جديد في الخليج

من الناحية العملية، رفض وزراء بريطانيون مسألة تعليق مبيعات المملكة المتحدة للأسلحة للسعودية، مؤكدين أن بلادهم تتخذ قراراتها الخاصة بشأن بيع الأسلحة، وليس وفق قرارات الدول الأخرى. وكشفت الأرقام عن تصدير بريطانيا لما يقرب من 1.9 مليارات دولار من الأسلحة إلى السعودية بعد استئنافها في يوليو الماضي. وأشادت بريطانيا بنتائج قمة مجلس التعاون الخليجي في مدينة العلا السعودية التي خلصت إلى إنهاء الأزمة واستئناف العلاقات بين قطر ودول المقاطعة، واعتبر وزير الخارجية البريطاني دومينيك راب أن "الاتفاق خطوة مهمة نحو استعادة وحدة الخليج ما يحظى بأهمية قصوى بالنسبة إلى أمن واستقرار المنطقة". سواء كانت مواقف ترشيحية ومجاملات بروتوكولية، أو كانت التزاما حقيقيا من لندن، فإن استثمارها من طرف دول الخليج، مهم لتقوية جانبهم، وزيادة فعالية المواقف التي تتخذ تعبيرا عن وجهة نظرهم في قضايا المنطقة، أمام مجتمع دولي تشوبه الكثير من التحورات المرعبة وغير المرحة إزاء هواجس وماخذ دول المنطقة، وعواصمها العربية. ولكن الحديث واقعي، تبحث واشنطن عن اختبار طرق جديدة لإنهاء أو إبطاء البرنامج النووي الإيراني، رغم أن الكثير من التردد والتعتت يعرقل المهمة، لكن واشنطن مصرة ومنسجمة بالتعامل مع الملف عن طريق الحوار وإغراء طهران له، حتى لو تسبب ذلك في استباحة الأخيرة للمنطقة. بريطانيا بالمحصلة، مهمة بتحقيق مصالحها أولا، وستؤول جهودها إلى دعم اتفاق نووي تتبناه الولايات المتحدة يكون مربحا للجميع، وليس مليئا بالضرورة لمخاوف ومصالح دول المنطقة، ولن تتجشم عناء مساومة واشنطن ولا الوقوف بوجه مجتمع دولي مصر ومتمتع، والتضحية بذلك في سبيل منطقة تفقد أوراق اللعب وتشعر بمجرد القلق من إضفاء الاتفاق بمنا عن وجهة نظرها. بالإضافة إلى تقوية الجبهة الداخلية، وإبرام تكتل إقليمي يضم دولاً كانت في خانة المحرم والمنوع سلفا، فإن سعي دول الخليج إلى تقوية جانبها واستقطاب أوراق ضغط وعواصم دولية لتلزم بوجهة نظرها وترتبط بمصالح مفيدة ووثيقة معها، يصب في صالح المنطقة وأمن واستقرار حواضرها وشعوبها.

تدخل الخليج، مع استمرار إيران في تصرفاتها الاستفزازية. لكن هذا لا يجعل من بريطانيا بالضرورة خصما مصمما على تقويض نفوذ إيران بل ضمن من يرغب في الاستفادة من حالة التوتر في المنطقة لحيازة المكاسب والعقود، لأن طابع التدخل الدولي اقتصادي بالأساس، وليس في وارد أحد أن يتحمل مسؤولية أمنه واستقراره إلا في حده الأدنى، ما في ذلك من تكاليف عالية.

هل تبحث بريطانيا عن النقاط فرصة ذهبية لاستعادة تموضعها في منطقة مهمة هي الشرق الأوسط والخليج العربي بالتحديد، بالتزامن مع تقلبات في رياح العلاقات مع الحليف التقليدي لدول المنطقة، واشنطن، وفي سياق بحث بريطانيا عن نوافذ بديلة للمنظومة الأوروبية التي خرجت عنها مؤخرا.

هل تستثمر لندن في هذا المناخ بكل تفاصيله المعقدة، لتفوز بموطى قدم أكثر فعالية وحيوية ومكاسب، وهي التي تملك تاريخا من الحضور يمتد لقرابة 400 عام، وتأثيرا في تشكيل ورسم الواقع الجيوسياسي القائم الآن، رغم أنها تعهدت به إلى البديل الدولي الأميركي الذي واصل لعب الدور نفسه بتفاوتات متعددة، لكنه الآن أضحت أقل حماسة واهتماما للتدخل مع كل تفاصيل المنطقة وقائعه.

تاريخيا لم تكن بريطانيا بعيدة تماما عن الخليج، كانت جزءا مواظبا على أحداثه المفصلة الكبرى، وفي الآونة الأخيرة التحقت بالسياسة الأميركية، تجلّى ذلك أكثر في الحرب على العراق.

لكنها الآن، وفي ظل حضور أميركي باهت في المنطقة، تزداد وتيرته مع السنوات، وخالية من ارتباطها المزمع مع السياسة الخارجية الأوروبية، من المرجح أن تتخذ سياسات أكثر استقلالية وميلا للمصلحة القومية البريطانية، لكنها في المقابل ستكون عرضة لحالة الاستقطاب التي تختم على المنطقة وترجيح كفة على أخرى. تعرضت بريطانيا لجرح دولي، ووقفت مليا وعن قرب على جراحة السلوك الإيراني السلبي في إيذاء التفاهات الدولية.

عندما احتجز الحرس الثوري الإيراني ناقلة النفط البريطانية "ستينا إمبيرو" لدى عبورها مضيق هرمز، وانتهت الأزمة بإطلاق عملية تقودها الولايات المتحدة لحماية السفن التي



عمر علي البدوي  
صحافي سعودي

هل تبحث بريطانيا عن النقاط فرصة ذهبية لاستعادة تموضعها في منطقة مهمة هي الشرق الأوسط والخليج العربي بالتحديد، بالتزامن مع تقلبات في رياح العلاقات مع الحليف التقليدي لدول المنطقة، واشنطن، وفي سياق بحث بريطانيا عن نوافذ بديلة للمنظومة الأوروبية التي خرجت عنها مؤخرا.

هل تستثمر لندن في هذا المناخ بكل تفاصيله المعقدة، لتفوز بموطى قدم أكثر فعالية وحيوية ومكاسب، وهي التي تملك تاريخا من الحضور يمتد لقرابة 400 عام، وتأثيرا في تشكيل ورسم الواقع الجيوسياسي القائم الآن، رغم أنها تعهدت به إلى البديل الدولي الأميركي الذي واصل لعب الدور نفسه بتفاوتات متعددة، لكنه الآن أضحت أقل حماسة واهتماما للتدخل مع كل تفاصيل المنطقة وقائعه.

تاريخيا لم تكن بريطانيا بعيدة تماما عن الخليج، كانت جزءا مواظبا على أحداثه المفصلة الكبرى، وفي الآونة الأخيرة التحقت بالسياسة الأميركية، تجلّى ذلك أكثر في الحرب على العراق.

لكنها الآن، وفي ظل حضور أميركي باهت في المنطقة، تزداد وتيرته مع السنوات، وخالية من ارتباطها المزمع مع السياسة الخارجية الأوروبية، من المرجح أن تتخذ سياسات أكثر استقلالية وميلا للمصلحة القومية البريطانية، لكنها في المقابل ستكون عرضة لحالة الاستقطاب التي تختم على المنطقة وترجيح كفة على أخرى. تعرضت بريطانيا لجرح دولي، ووقفت مليا وعن قرب على جراحة السلوك الإيراني السلبي في إيذاء التفاهات الدولية.

عندما احتجز الحرس الثوري الإيراني ناقلة النفط البريطانية "ستينا إمبيرو" لدى عبورها مضيق هرمز، وانتهت الأزمة بإطلاق عملية تقودها الولايات المتحدة لحماية السفن التي

**العرب**

أول صحيفة عربية صدرت في لندن  
1977 أسسها  
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة  
رئيس التحرير المسؤول  
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام  
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير  
مختار الدبابي  
كرم نعمة  
منى المحروقي

مدير النشر  
علي قاسم

المدير الفني  
سعيدة العيقوبي

تصدر عن  
Al-Arab Publishing House  
المكتب الرئيسي (لندن)  
The Quadrant  
177 - 179 Hammersmith Road  
London, W6 8BS, UK  
Tel: (+44) 20 7602 3999  
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان  
Advertising Department  
Tel: +44 20 8742 9262  
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk  
editor@alarab.co.uk